



شركة بورصة مصر  
ش.م.م

السادة / البورصة المصرية

**تحية طيبة وبعد**

نتشرف أن نرفق طيه لسيادتكم تقرير الجهاز المركزي للمحاسبات عن الفحص المحدود للقوائم المالية للشركة في ٢٠٢٠/٣/٣١ .

**وتفضلوا سيادتكم بقبول فائق الاحترام**

مدير ادارة الاسهم والاستثمار

ومدير علاقات المستثمرين

محاسب / رضا عمر عبدالعزيز

الجهاز المركزي للمحاسبات

إدارة مراقبة حسابات

المطاحن والمضارب



السيد الأستاذ المحاسب / رئيس مجلس الإدارة  
شركة مطاحن شرق الدلتا

تحية طيبة وبعد ،،،

نتشرف أن نرفق لسيادتكم تقرير مراقب الحسابات عن الفحص المحدود  
للقوائم المالية الدورية للشركة في ٣١ مارس ٢٠٢٠ .

برجاء التكرم بالإحاطة والتنبيه باتخاذ اللازم والإفادة

وتفضلوا سيادتكم بقبول فائق الاحترام ،،،

تحريراً في ١٧/٥/٢٠٢٠

الوكيل الأول

مدير الإدارة

مع وافر تحية  
( محاسب / هويدا حسن محمد )

الجهاز المركزى للمحاسبات

إدارة مراقبة حسابات

المطاحن والمضارب

تقرير مراقب الحسابات

عن الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية

لشركة مطاحن شرق الدلتا

فى ٣١ مارس ٢٠٢٠

الى السادة / مساهمى شركة مطاحن شرق الدلتا :

قمنا بأعمال الفحص المكتبى المحدود لقائمة المركز المالى فى ٣١ مارس ٢٠٢٠ لشركة مطاحن شرق الدلتا " شركة مساهمة مصرية " خاضعة لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وتعديلاته بشأن شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة وشركات الشخص الواحد ولانحته التنفيذية ، وكذا قوائم الدخل والتغير فى حقوق الملكية والتدفقات النقدية المتعلقة بها عن التسعة أشهر المنتهية فى ذلك التاريخ ، وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات المتممة الأخرى .

وإدارة الشركة هى المسئولة عن إعداد هذه القوائم المالية الدورية والعرض العادل والواضح لها وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفى ضوء القوانين المصرية واللوائح المصرية ذات العلاقة ، وتنحصر مسئوليتنا فى إبداء إستنتاج على القوائم المالية الدورية فى ضوء فحصنا المحدود لها .

**نطاق الفحص المحدود**

قمنا بفحصنا المكتبى المحدود طبقاً للمعيار المصرى لمهام الفحص المحدود رقم (٢٤١٠) "الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية لمنشأة والمؤدى بمعرفة مراقب حساباتها". ويشمل الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية عمل إستفسارات بصورة أساسية من أشخاص مسئولين عن الأمور المالية والمحاسبية ، وتطبيق إجراءات تحليلية وغيرها من إجراءات الفحص المحدود.

ويقل الفحص المحدود جوهرياً في نطاقه عن عملية مراجعة تتم طبقاً لمعايير المراجعة المصرية وبالتالي لا يمكننا الحصول على تأكيد بأننا سنصبح على دراية بجميع الأمور الهامة التي قد يتم إكتشافها في عملية المراجعة ، وعليه فنحن لا نبدي رأى مراجعة على هذه القوائم المالية .

وفي ضوء الفحص المكتبي المحدود فقد تبين لنا أهم الملاحظات التالية :

- بلغ صافي الربح بعد حساب الضريبة عن الفترة من ٢٠١٩/٧/١ حتى ٢٠٢٠/٣/٣١ نحو ٧٦,١١٥ مليون جنيه مقابل نحو ٩٧,٦٣٧ مليون جنيه خلال الفترة المثلثة من العام المالي السابق بنقص قدره ٢١,٥٢٢ مليون جنيه بنسبة ٢٢% ، وقد ساهمت الإيرادات غير الناتجة عن أنشطة الشركة الرئيسية (الفوائد الدائنة ، إيرادات إستثمارات مالية اخرى ، مخصصات إنتفى الغرض منها ، إيرادات وأرباح متنوعة) بنحو ٥٥,٢٥٤ مليون جنيه وبنسبة ٧٢,٦% من الربح المُحَقَّق .

- ما زال لم يتم توثيق بعض محاضر الجمعيات العامة للشركة (غير العادية المنعقدة في ٢٠١٩/٧/٧ لتعديل بعض مواد النظام الأساسى للشركة ، العادية المنعقدة في ٢٠١٩/١١/١٦ لإعتماد القوائم المالية للشركة في ٢٠١٩/٦/٣٠) لدى الهيئة العامة للرقابة المالية .

- ما زالت ملاحظتنا قائمة بشأن عدم قيام الشركة بتعديل بعض مواد النظام الأساسى وفقاً لما تم من تعديل على بعض أحكام قانون شركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وما تم من تعديل لبعض أحكام اللائحة التنفيذية لذات القانون والصادر برقم (٤) لسنة ٢٠١٨ بتاريخ يناير ٢٠١٨ ، ووفقاً لمذكرتنا المُبلَّغة للشركة برقم ١٧٥ بتاريخ ٢٠١٩/٦/١٩ ورد الشركة عليها برقم ٢٣٧ بتاريخ ٢٠١٩/٦/٢٥ بأنه سيتم التعديل من خلال الدعوة لإنعقاد جمعية عامة غير عادية وفقاً لما أثير بالجمعية العامة غير العادية للشركة بتاريخ ٢٠١٩/٧/٧ فى هذا الشأن .

يتعين إستكمال تعديل النظام الأساسى للشركة ليتفق ومواد القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ المُعدل ولانحته التنفيذية وبقرار وزارة الإستثمار والتعاون الدولى رقم ١٦٧ لسنة

. ٢٠١٨

- ما زالت ملاحظتنا قائمة بشأن مخالفة الشركة لأحكام المواد " ٢١ ، ٢٣ ، ٢٥ " من قانون التجارة رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩ التي تقضى بإمسك دفتر خاص بالجرد ، وذلك رغم ما أوصت به الجمعية العامة للشركة فى ٢٠١٩/١١/١٦ بالعمل على إمساك دفتر خاص بالجرد .  
يتعين تنفيذ ما أوصت به الجمعية العامة للشركة بالالتزام بإمسك الدفتر المشار إليه تطبيقاً لأحكام القانون .

- تم إثبات الأرصدة الدفترية للأصول الثابتة والبالغ تكلفتها التاريخية نحو ٣٩٠,٩٣١ مليون جنيه ، والتكوين الإستثمارى ، والمخزون ، والنقدية بالخرزينة البالغة نحو ٥,٧٩٢ مليون جنيه ، ٢٩,٦٥٩ مليون جنيه ، ٢,٢١٥ مليون جنيه على التوالي دون إجراء جرد فعلى لهم فى ٢٠٢٠/٣/٣١ الأمر الذى لم نتمكن معه من تحقيق تلك الأرصدة .  
يتعين إتخاذ ما يلزم من إجراءات للتحقق من صحة وسلامة الأرصدة فى تاريخ المركز المالى ومراعاة أثر أية فروق على الحسابات المختصة .

- وجود العديد الأصول الثابتة المهلكة دفترياً ولا تزال بالخدمة فى ٢٠٢٠/٣/٣١ الأمر الذى يشير إلى أنه تم تقدير الأعمار للأصول بشكل لا يعكس الإستفادة الحقيقية وذلك بالمخالفة للفقرة رقم (٥١) من معيار المحاسبة المصرى رقم (١٠) والخاص بالأصول الثابتة وإهلاكاتها التى تتطلب مراجعة العمر الإنتاجى المقدر للأصول على الأقل فى نهاية كل سنة مالية ، منها على سبيل المثال وليس الحصر ما يلى :

ملاحظات	المبلغ (جنيه)	بيان
مبانى والآت ومعدات	٢٣٢٦,١٥٠	مطحن الفيروز
مبانى والآت ومعدات	٩٣٣١٧٣	صوامع معدنية العريش
مبانى والآت ومعدات	٦١٤٩٢١	صوامع معدنية بورسعيد
مبانى والآت ومعدات	٢٧٧,٣٣	وحدة عبوة الشرقية
آلات ومعدات	٢٤٩٧٠٠	وحدة عبوة الدقهلية

يتعين الحصر وإعادة النظر فى تقدير الأعمار الإنتاجية للأصول التى لم تُهلك دفترياً وفقاً لمتطلبات الفقرة سالفه الذكر وإجراء ما يلزم من تسويات فى ضوء ذلك حتى تعكس قيم الإهلاك المُحمل على الفترة للإستفادة الإقتصادية من تلك الأصول خلال الفترة .  
- ما زالت ملاحظتنا قائمة بشأن تضمن إضافات الأصول الثابتة بالخطأ المبالغ التالية :  
\* مبلغ ٥٢٣,٦١٢ ألف جنيه (مبانى) قيمة رفع منسوب بلاطات خرسانية بمطحن السويس وصحته مصاريف صيانة .

\* مبلغ ٩٠ ألف جنيه (آلات) قيمة رأس ماكينة خياطة بمطحن السادات بدمياط دون القيام باستبعاد القيمة التقديرية لرأس ماكينة الخياطة القديمة والبالغة ٣٠ ألف جنيه وفقاً لتقديرات الشركة .  
\* مبلغ ٤٠ ألف جنيه (عدد وأدوات) قيمة خزانات مياه مطحن ميت غمر والتي لم يتم تركيبها حتى تاريخ معاينتنا للمطحن في ٢٦/١/٢٠٢٠ وصحته ح/ التكوين الإستثمارى .  
وذلك رغم ما ورد برد الشركة على تقريرنا رقم ٣٠ بتاريخ ١٧/٢/٢٠٢٠ الخاص بمراجعة القوائم المالية فى ٣١/١٢/٢٠١٩ من أنه تم التعديل وسوف يظهر أثر ذلك فى المركز المالى وهو ما لم يتم حتى تاريخه مايو ٢٠٢٠ .

يتعين إجراء التصويب اللازم فى ضوء ما سبق مع مراعاة أثر ذلك على مصروف الإهلاك .  
- ما زالت ملاحظتنا قائمة بشأن إستبعاد بعض المبالغ من الأصول الثابتة دون بيع تلك الأصول ،  
منها ما يلى :

\* مبلغ نحو ٣٦,٢٩٠ ألف جنيه (وسائل نقل) قيمة عدد ٢ مقطورة بمطحن بورسعيد .  
\* مبلغ نحو ٩,٣٤٧ ألف جنيه (أثاث) قيمة ماكينة حضور وإنصراف و ٣ فاكس بمنطقة الدقهلية .  
وذلك رغم ما ورد برد الشركة على تقريرنا رقم ٣٠ بتاريخ ١٧/٢/٢٠٢٠ الخاص بمراجعة القوائم المالية فى ٣١/١٢/٢٠١٩ من أنه تم التعديل وسوف يظهر أثر ذلك فى المركز المالى وهو ما لم يتم حتى تاريخه مايو ٢٠٢٠ .

يتعين إجراء التصويب اللازم فى ضوء ما سبق .

- تضمن حساب التكوين الإستثمارى فى ٣١/٣/٢٠٢٠ المبالغ التالية :

\* نحو ٣,٩٦٥ مليون جنيه قيمة المنصرف على أرض مصنع المعدات بمحافظة الإسماعيلية (مساحة ٦٠٠٠ متر مربع بالمنطقة الصناعية) لإنشاء مجمع ورش مركزية لإصلاح وصيانة الأجهزة والمعدات ووسائل النقل ولم نواف بدراسة الجدوى الخاصة بهذا المشروع حتى تاريخه مايو ٢٠٢٠ .

يتعين ضرورة موافاتنا بدراسة جدوى المشروع وما تم صرفه على هذا المشروع حتى

تاريخه مايو ٢٠٢٠ .

\* نحو ٦٨١,٩٨٨ ألف جنيه يتمثل فى مباني وإنشاءات و عدد وأدوات تخص صوامع الشركة ( نحو ٤٥٠,٥٠٨ ألف جنيه صومعة الإسماعيلية ، نحو ١٨٠ ألف جنيه صومعة المنصورة ، نحو ٥١,٤٨٠ ألف جنيه صومعة الزقازيق ) ولم نواف بالمستندات المؤيدة لكونه مصروف رأسمالى من عدمه .

يتعين دراسة ما سبق مع موافاتنا بكافة المستندات للوقوف على مدى اعتبار تلك المصروفات رأسمالية ام جارية .

\* مبلغ ٥١٢,٣٩٠ ألف جنيه منذ يناير ٢٠١٨ قيمة أعمال تحت مسمى شونة السنبلوين (أعمال تركيب خطوط الحريق الكاملة) والتي تم نهو أعمال تركيب خطوط الحريق بالكامل فى ٢٠١٩/٤/٧ لعدم وجود مصدر كهربائى بالموقع لإنهاء باقى الأعمال .

يتعين بحث ما سبق وأسباب عدم توفير مصدر كهربائى قبل البدء فى المشروع الأمر الذى أدى إلى عدم الإستفادة من المبالغ المدفوعة لمشروع خط الحريق بشونة السنبلوين لطول الفترة الزمنية وموافاتنا بما اتخذ فى هذا الشأن .

- تضمن حساب الإنفاق الإستثمارى نحو ٣٣٩,٩٨٠ ألف جنيه قيمة المتبقى من إعادة تأهيل وحدة التحكم بمطحن الفيروز بالإسماعيلية بواسطة شركة نظم التحكم المتقدمة والبالغ إجمالى تكلفتها ١,٣٤٤ مليون جنيه ، وتم التوريد فى ديسمبر ٢٠١٨ ، وحتى تاريخه مايو/٢٠٢٠ لم يتم الإنتهاء من التركيب علماً بأن مطحن الفيروز مُهلك بالكامل دفترياً طبقاً لسجلات الأصول الثابتة بالشركة .

يتعين دراسة ما سبق مع موافاتنا بأسباب عدم الإستفادة من العائد على المال المستثمر للمشروع نتيجة التأخر لنحو عام ونصف فى أعمال التركيب رغم إنتهاء التوريد منذ ديسمبر ٢٠١٨ .

- ما زالت ملاحظتنا قائمة بشأن الإستثمارات طويلة الأجل والتي بلغت نحو ١,٢٧١ مليون جنيه فى حين تضمنت الإحتياطيات نحو ١,٢٦٨ مليون جنيه تحت مسمى إحتياطى يستثمر فى سندات بفارق قدره ٣ آلاف جنيه .

يتعين بحث ودراسة ما سبق وموافاتنا بأسباب هذا الفرق .

- لم يتم إجراء تصفية صفرية لمطاحن الشركة فى ٢٠٢٠/٣/٣١ وذلك بناءً على التوجيه الوزارى رقم (١٢) لسنة ٢٠٢٠ الصادر بتاريخ ٢٠٢٠/٣/٢٦ بشأن حماية المواطنين من أى تداعيات لفيروس كورونا المستجد (كوفيد - ١٩) والذى تضمن فى مادته الأولى " إرجاء عمل التصفيات الفعلية (الصفرية) التى تتم فى المطاحن التموينية فى ٢٠٢٠/٣/٣١ ، فضلاً عن عدم قيام الشركة بإجراء تصفيات صفرية لصوامع وشون الشركة .

يتعين وضع جدول زمنى لتصفية الصوامع والشون للوقوف على مدى مطابقة الأرصدة الفعلية للخامات مع الأرصدة الدفترية .

- مخالفة معيار المحاسبة المصرى رقم (٢) - فقرة ٩ - والتي تقضى بأنه " يقاس المخزون على أساس التكلفة أو صافى القيمة الإستردادية أيهما أقل " حيث أن الشركة لا تطبق ذلك سوى على مخزون الإنتاج التام فقط ، ولم تفصح الإيضاحات المتممة عن طرق تقييم باقى عناصر المخزون ، وذلك رغم ما ورد بردود الشركة على تقاريرنا السابقة بأنه سيتم دراسة ما ورد بالملاحظة مع العمل على إمكانية تطبيق معيار المحاسبة المصرى رقم (٢) ، وذلك رغم ما أوصت به الجمعية العامة للشركة فى ٢٠١٩/١١/١٦ بالعمل على إمكانية تطبيق معيار المحاسبة المصرى رقم (٢) .

يتعين تنفيذ ما أوصت به الجمعية العامة للشركة بالإلتزام بمعيار المحاسبة المصرى المشار إليه لما لذلك من آثار على قيمة المخزون فى تاريخ المركز المالى فى ٢٠٢٠/٣/٣١ .  
- لم يتضمن حساب المخزون نحو ٣,٩٤٧ مليون جنيه قيمة قطع غيار ومواد تعبئة وتغليف ومواد بترولية ورد مشمولها خلال فترة المركز المالى ولم يتم تسويتها .

#### يتعين إجراء التصويب اللازم .

- تضمنت الأرصدة المدينة الأخرى فى ٢٠٢٠/٣/٣١ نحو ٦٧٢ ألف جنيه عهدة السيد/ عاطف الشحات حسين " بونات بنزين وسولار " لم نتحقق منها حيث لم يتم إجراء جرد فعلى لها ولم نتحقق من وجود كميات تم إستخدامها من عدمه الأمر الذى يؤثر على سلامة المستخدم .

#### يتعين دراسة ما سبق وإجراء التصويب اللازم فى ضوء ذلك .

- ما زالت الحسابات المدينة لدى المصالح والهيئات الحكومية تتضمن نحو ٩,٠٨٩ مليون جنيه قيمة ضرائب مستقطعة بمعرفة الغير ولم نواف بالشهادات المؤيدة لها .

يتعين الحصول على الشهادات المؤيدة لتلك المبالغ للتحقق من صحتها حتى يتسنى للشركة المطالبة بها عند التسوية الضريبية .

- تم تقييم الإستثمارات المتداولة فى الأوراق المالية بمبلغ ٢,٠٣٥ مليون جنيه طبقاً للأسعار السوقية فى ٢٠١٩/٦/٣٠ وذلك بالمخالفة لمعيار المحاسبة المصرى رقم ( ٢٦ - فقرة ٢٥ ) فى حين صحته نحو ١,٣٨٨ مليون جنيه بإنخفاض قدره ٦٤٧ ألف جنيه .

#### يتعين إجراء التصويب اللازم فى ضوء ما سبق مع الإلتزام بمعايير المحاسبة المصرية .

- تضمنت مذكرات تسوية البنوك نحو ٢٢,٠٦٨ ألف جنيه قيمة شيكات صادرة ولم تصرف مضى عليها أكثر من ستة أشهر بكل من (البنك الأهلى المصرى ، بنك الإسكندرية ، بنك المصرف المتحد) بالمخالفة للمادة رقم ٥٣١ من قانون التجارة رقم ١٧ لسنة ١٩٩٩ والتي تنص على "



تتقدم دعاوى رجوع حامل الشيك على الساحب والمظهرين وغيرهم من الملتزمين بدفع قيمة الشيك بمضى ستة أشهر من تاريخ تقديمه للوفاء أو من تاريخ إنقضاء ميعاد تقديمه " .  
- تضمنت مذكرات تسوية بعض البنوك أرصدة كشف حساب البنك فى ٢٠٢٠/٤/١ وليس فى ٢٠٢٠/٣/٣١ ، والجدول التالى يوضح ذلك :

(المبالغ بالجنيه)

ملاحظات	الفرق	رصيد كشف الحساب		البنك
		بكشف حساب البنك ٢٠٢٠/٣/٣١	بمذكرة التسوية ٢٠٢٠/٤/١	
مصاريف إدارية	٣٠	٥٤١٥٠٤٧,٢	٥٤١٥٠١٧,٢	الأهلى المصرى
مصاريف	١٥	٨٧٥١٣٠٩٨,٥٥	٨٧٥١٣٠٨٣,٥٥	العربى الأفريقى
مصاريف	١٥	٨٦٤٤١,٦٢	٨٦٤٢٦,٦٢	عودة

يقتضى الأمر الدراسة وإجراء التصويب اللازم وإلغاء الشيكات المنتهية وتحميلها على الحسابات الشخصية فى ضوء أحكام القانون .

- لم يتم موافاتنا بدراسة المخصصات فى ٢٠٢٠/٣/٣١ والبالغة نحو ٢١٨,١٣٨ مليون جنيه ، ووفقاً لما تم تقديمه لنا من مستندات تشير إلى ما يلى :

- بلغ مخصص الديون المشكوك فى تحصيلها نحو ١٦,٣٥٤ مليون جنيه لمقابلة الأرصدة المدينة المتوقفة البالغة نحو ١٦,٣٧٦ مليون جنيه ( منها نحو ٨,٥٦٨ مليون جنيه بحساب العملاء ، ونحو ٧,٨٠٧ مليون جنيه بالأرصدة المدينة الأخرى ) ، وذلك رغم ما أوصت به الجمعية العامة للشركة فى ٢٠١٩/١١/١٦ بإعادة دراسة مخصص الديون المشكوك فى تحصيلها مع إمكانية تطبيق معيارى المحاسبة المصرية رقما ( ١١ ، ٢٨ ) .

يتعين تنفيذ ما أوصت به الجمعية العامة للشركة بإعادة دراسة المخصص وتطبيق معيارى المحاسبة المصرية رقما ( ١١ ، ٢٨ ) بشأن الإعراف بالإيراد والمخصصات .

- بلغ مخصص الضرائب المتنازع عليها نحو ٤٠,٠٥٧ مليون جنيه ، وقد تضمن ما يلى :  
\* نحو ٣٦,٠٥٧ مليون جنيه لمواجهة الخلافات الضريبية لضريبة الدخل والبالغة نحو ٤٤,٣٧٧ مليون جنيه عن الأعوام من ١٩٩٦ حتى ٢٠١٥ متضمنة مبلغ ٣٩ مليون جنيه عن الأعوام من ٢٠١٠ حتى ٢٠١٥ وبنسبة ٨٧,٩% من الخلافات وذلك وفقاً لما تم تقديمه لنا من مستندات بمعرفة الشركة .

ويتصل بما سبق من أن اللجنة الداخلية الأولى لكبار الممولين والشركات المساهمة بمصلحة الضرائب المصرية قد قررت بتاريخ ٢٢/١٢/٢٠١٩ أن الضريبة المستحقة عن السنوات من ٢٠١٠ حتى ٢٠١٣ بلغت ٩,٦٦٦ مليون جنيه فى حين أن مبلغ المخصص المكون عنها بلغ ١٧,٥ مليون جنيه بزيادة قدرها ٧,٨٣٤ مليون جنيه ، وذلك رغم ما ورد برد الشركة على تقريرنا رقم ٣٠ بتاريخ ١٧/٢/٢٠٢٠ الخاص بمراجعة القوائم المالية فى ٣١/١٢/٢٠١٩ من أنه سيتم إجراء التسويات اللازمة .

\* نحو ٤ مليون جنيه لمقابلة التزامات عن الضرائب العقارية المحتملة طبقاً لبيانات كل من القطاع المالى والقطاع القانونى بالشركة وذلك لوجود خلاف على مبلغ ربط الضريبة لمنطقة السويس والمنطقة الصناعية بالإسماعيلية ولعدم ورود أى مطالبات عن منطقتى جنوب وشمال سيناء ، وذلك رغم ما أوصت به الجمعية العامة للشركة فى ١٦/١١/٢٠١٩ بمتابعة الموقف الخاص بالضرائب العقارية .

يتعين تنفيذ ما أوصت به الجمعية العامة للشركة وإعادة دراسة المخصص وفقاً للمطالبات الواردة وأحكام القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وتعديلاته والخاص بالضريبة على الدخل بما فيه مصلحة الشركة ومتابعة الموقف الخاص بالضرائب العقارية مع إجراء التصويب اللازم بتعليق الإيرادات (مخصصات إنتفى الغرض منها) بمبلغ نحو ٧,٨٣٤ مليون جنيه بخلاف ما تسفر عنه الدراسة .

- بلغ مخصص المطالبات والمنازعات نحو ٤٢,٢٢٣ مليون جنيه ونسبة ٨٧% من كافة المطالبات عن القضايا المرفوعة من الغير ضد الشركة وكذا قضايا حق إنتفاع للأراضى وأخرى والبالغة نحو ٤٨,٣٨٠ مليون جنيه طبقاً للبيان الوارد لنا من الشئون القانونية بالشركة عن المخصص بتاريخ ١٠/٢/٢٠٢٠ ، وذلك رغم ما أوصت به الجمعية العامة للشركة فى ١٦/١١/٢٠١٩ بإعادة دراسة المخصص فى ضوء نتيجة الإنتهاء من مراحل التقاضى .

يتعين تنفيذ ما أوصت به الجمعية العامة للشركة بإعادة دراسة المخصص المكون فى ضوء المطالبات الواردة والالتزامات المؤكدة والمحتملة والإفصاح عنها بشكل وافى بالإيضاحات المتممة للقوائم المالية .

- بلغ رصيد حساب المخصصات الأخرى نحو ١١٩,٥٠٣ مليون جنيه تتمثل فى :  
\* نحو ٢٧,٤٧٩ مليون جنيه لمواجهة غرامات تموينية وعجوزات تصفية المطاحن طبقاً لتقديرات الشركة عن الفترة من ١/١/٢٠١٩ حتى ٣٠/٦/٢٠١٩ والبالغة نحو ٢٩,٢٠٥ مليون

جنيه وتجدر الإشارة إلى أن الغرامات والعقوبات التموينية على مطاحن الشركة بلغت خلال الفترة من ٢٠١٩/٧/١ حتى ٢٠٢٠/٣/٣١ نحو ٣,٢٩٥ مليون جنيه وذلك عن الفترة من ٢٠١٩/٧/١ حتى ٢٠١٩/١٢/٣١ وذلك وفقاً للمستندات المقدمة لنا من الشركة ، وذلك رغم ما أوصت به الجمعية العامة للشركة في ٢٠١٩/١١/١٦ بإعادة دراسة المخصص وعمل رقابة فعالة على أعمال المطاحن للحد من هذه المخالفات .

يتعين تنفيذ ما أوصت به الجمعية العامة للشركة بإعادة دراسة المخصص في ضوء ما سبق وعمل رقابة فعالة على أعمال المطاحن للحد من هذه المخالفات .

\* نحو ٣,٥ مليون جنيه لمواجهة ضريبة على عمولة تسويق القمح المحلى محل نزاع مع الهيئة العامة للسلع التموينية ووزارة المالية وتم رفع دعاوى قضائية على الهيئة العامة للسلع التموينية ووزارة المالية برقم ٢٠١٣/٤٢٧٧ للمطالبة بمبلغ ٢,١٠٢ مليون جنيه وقضى فيها بجلسة ٢٠١٤/٩/٢٧ بعدم الإختصاص والإحالة لمحكمة القضاء الإدارى ومازالت الدعوى متداولة ، وقد أظهر بيان القضايا المسلم من الشركة أن الرأى القانونى كسب تلك القضية .

يتعين الدراسة وإجراء التصويبات اللازمة فى ضوء ما سبق .

\* نحو ٨٨,٥٢٤ مليون جنيه لمواجهة الخلاف بين الشركة ومصلحة الضرائب المصرية على ضريبة المبيعات وضريبة القيمة المضافة على إيرادات القمح المطحون بمنظومة الخبز الحر (نخالة منظومة) عن الفترة من ٢٠١٢/٧/١ وحتى ٢٠١٣/٦/٣٠ ، من ٢٠١٥/٧/١ حتى ٢٠١٧/٧/٣١ وهذا المبلغ يمثل الفرق بين الضريبة المستحقة طبقاً للتوجيهات الوزارية وخطاب وزارة المالية وما تم حسابه بمعرفة الشركة عن هذه الفترة وسداده تحت حساب الضريبة على أساس تكلفة الطحن ١١٢,٥ جنيه للطن (تكلفة الطحن للمدعم فقط) عن الفترة سالفة الذكر .

ويتصل بذلك أنه تم فحص الشركة من قبل المركز الضريبي لكبار الممولين عن الفترة من ٢٠١٣/٧/١ حتى ٢٠١٥/٦/٣٠ وتم إخطار الشركة بنموذج ١٥ ضرائب مبيعات محل اعتراض وخلاف بين الشركة والمصلحة ، وورد إخطار لجنة الطعن بربط ضريبة مستحقة بمبلغ ٣٩,٨١٢ مليون جنيه ، قامت الشركة بسدادها على حساب المخصصات وتم رفع الدعوى رقم ٧٦٠٩ لسنة ٢٣ ق وما زالت متداولة .

يتعين موافاتنا بالموقف القانونى للشركة تجاه تلك المطالبات .

- عدم إجراء المطابقات اللازمة فى ٢٠٢٠/٣/٣١ مع الهيئة العامة للسلع التموينية على أرصدها المدينة البالغة نحو ٤٢٤,٢٣٨ مليون جنيه والدائنة البالغة نحو ٢٦١,٦٦٨ مليون جنيه .

يتعين ضرورة إجراء المطابقات اللازمة مع الهيئة العامة للسلع التموينية وحتى نتمكن من التحقق من صحة أرصدة الهيئة ومبالغ الإيرادات الواردة بقائمة الدخل مع إجراء التسويات اللازمة في ضوء ما تسفر عنه المطابقات .

- تضمنت الحسابات الدائنة للمصالح والهيئات في ٢٠٢٠/٣/٣١ نحو ٢,٨١٩ مليون جنيه باسم هيئة التأمينات الإجتماعية في حين أن المستحق عن شهر مارس ٢٠٢٠ والذي تم سداه في أبريل ٢٠٢٠ بتحويل بنكي بلغ نحو ٢,٤٥٨ مليون جنيه بفارق قدره نحو ٣٦١ ألف جنيه ، وذلك رغم ما أوصت به الجمعية العامة للشركة في ٢٠١٩/١١/١٦ بالعمل على إجراء مطابقة حسابية مع هيئة التأمينات الإجتماعية .

يتعين إجراء التصويب اللازم مع تنفيذ ما أوصت به الجمعية العامة للشركة بإجراء مطابقة حسابية مع الهيئة وسرعة سداد مستحقات الهيئة حتى لا تتعرض الشركة لغرامات عدم السداد.

- تضمنت حسابات دائنة للشركات القابضة والشقيقة مبلغ نحو ١,١٧٧ مليون جنيه تحت مسمى صندوق موازنة الأسعار والأنشطة (الشركة القابضة للصناعات الغذائية) دون الوقوف على السند القانوني لهذا الصندوق (٥٠ قرش على كل طن يتم تخزينه بشركات الصوامع والمطاحن) وذلك خلال الفترة من ٢٠١٩/٧/١ حتى ٢٠٢٠/٣/٣١ الأمر الذي كان له أثره على الفائض المحقق خلال العام المالي .

يتعين بحث وتحقيق الموضوع وموافاتنا بالسند القانوني .

- ما زالت التأمينات للغير تتضمن نحو ١,٦٩٦ مليون جنيه يمثل أرصدة متوقفة منذ عدة سنوات بالمخالفة لتوصيات الجمعيات العامة للشركة المتعاقبة وأخرها بتاريخ ٢٠١٩/١١/١٦ بدراسة هذه الأرصدة والتصرف فيها وفقاً لأحكام القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ وموافاة الجهاز المركزي للمحاسبات بالنتيجة وهو ما لم يتم حتي تاريخه من قبل الشركة ، وذلك رغم ما ورد برد الشركة على تقريرنا رقم ٣٠ بتاريخ ٢٠٢٠/٢/١٧ الخاص بمراجعة القوائم المالية في ٢٠١٩/١٢/٣١ من أنه سيتم دراسة تلك المبالغ المتوقفة وسيتم التصرف فيها في ضوء أحكام المادة (١٤٧) من القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ بشأن قانون الضريبة على الدخل ، وما أوصت به الجمعية العامة للشركة في ٢٠١٩/١١/١٦ بدراسة هذه الأرصدة والتصرف فيها وفقاً لأحكام المادة (١٤٧) من القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ بشأن قانون الضريبة على الدخل .

يتعين ضرورة الإلتزام بتنفيذ ومراعاة ما تقضى به أحكام المادة ١٤٧ من القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ الضرائب على الدخل وكذا توصيات الجمعيات العامة المتعاقبة للشركة والإلتزام بما ورد برد الشركة والإفادة .

- بلغ رصيد حساب دائنو التوزيعات فى ٢٠٢٠/٣/٣١ نحو ١,٥١٨ مليون جنيه يتمثل فى (مبلغ ٧٤٦,١٥١ ألف جنيه بواقى حصص عاملين منه مبلغ ٦٨١,٨٩٨ ألف جنيه مرحل منذ أعوام سابقة ، مبلغ ٧٣٧ ألف جنيه حصة اللجنة الرياضية ، ٣٥ ألف جنيه حصة مجلس الإدارة) ، وذلك رغم ما ورد برد الشركة على تقريرنا رقم ٣٠ بتاريخ ٢٠٢٠/٢/١٧ الخاص بمراجعة القوائم المالية فى ٢٠١٩/١٢/٣١ من أنه سيتم دراسة ما ورد بالملاحظة والتصرف فيه فى ضوء أحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية ، وما أوصت به الجمعية العامة للشركة فى ٢٠١٩/١١/١٦ بدراسة تلك الأرصدة وفقاً لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية .

يتعين تنفيذ ما أوصت به الجمعية العامة للشركة والإلتزام بأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وإجراء التسويات اللازمة .

- تضمنت الأرصدة الدائنة الأخرى (أمانات) نحو ٧١١,٨٥٤ الف جنيه بإسم شركة مصر المقاصة تمثل قيمة الكوبونات المتردة منذ أكثر من ١٥ عام من الشركة المذكورة ولم تقم الشركة بتوريدها لوزارة المالية طبقاً للمادة ١٤٧ من قانون ضرائب على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ ، وذلك رغم ما ورد برد الشركة على تقريرنا رقم ٣٠ بتاريخ ٢٠٢٠/٢/١٧ الخاص بمراجعة القوائم المالية فى ٢٠١٩/١٢/٣١ من أنه سيتم مراعاة الإلتزام بما تقضى به أحكام المادة (١٤٧) من قانون الضرائب على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ ، وما أوصت به الجمعية العامة للشركة فى ٢٠١٩/١١/١٦ بالإلتزام بما تقضى به أحكام المادة ١٤٧ من القانون رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ .

يتعين تنفيذ ما أوصت به الجمعية العامة للشركة بالإلتزام بما تقضى به أحكام المادة ١٤٧ من قانون الضرائب على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥ والإلتزام بما ورد برد الشركة والإفادة .

- تضمنت قائمة الدخل بعض المصروفات التقديرية منها ما يلى :

- \* نحو ٦,٠٦٢ مليون جنيه قيمة كهرباء وإنارة .
- \* نحو ٥,٤١٣ مليون جنيه قيمة حوافز إنتاج وساعات إضافية .
- \* نحو ٢٨,٨٦٣ ألف جنيه قيمة مياه الشرب والصرف الصحى .

- لم تتضمن قائمة الدخل بعض المصروفات التي تخص فترة المركز المالي في ٢٠٢٠/٣/٣١ منها مصروفات التليفون وقيمة علاج للعاملين (مستشفيات وصيديات) .

يتعين إجراء التسويات اللازمة بالحسابات المختصة في ضوء الفعليات .

- تضمنت المصروفات في ٢٠٢٠/٣/٣١ بالخطأ مبلغ ١٠٠ ألف جنيه قيمة أعمال تحويل ميزاني بسكول مطحن فافوس وشونة منيا القمح لنظام إلكتروني والتي تم إستلامها ابتدائياً بتاريخ ٢٠١٩/١٠/٢٠ .

يتعين إجراء التصويب اللازم بالإضافة للأصول الثابتة مقابل تخفيض المصروفات (مصروفات الصيانة) مع مراعاة أثر ذلك على حساب الإهلاك .

- قرر مجلس إدارة الشركة – بجلسته رقم (١٦) بتاريخ ٢٠١٩/١١/١٦ صرف مكافأة قدرها ثلاثة أشهر ونصف من الأجر الأساسي في ٢٠١٩/٧/١ للعاملين بالشركة – وذلك نظير الجهود المبذولة في سبيل تحقيق أهداف الشركة والخطط الموضوعه من قبل الإدارة خلال العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٩ على أن يتم تحميلها على حساب الأجر للعام المالي ٢٠١٩/٢٠٢٠ وبنفس ضوابط صرف مكافأة العام المالي السابق – والبالغ إجماليها نحو ١٤,٣٦١ مليون جنيه وصحتها تحميل كامل المبلغ على مصروفات سنوات سابقة حيث أن المكافأة بالكامل ممنوحة نظير الجهود المبذولة خلال العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٩ ، الأمر الذي أدى إلى تضخيم تكلفة الإنتاج بالخطأ وأثر ذلك على معدل إنتاجية الجنيه أجر ، وذلك رغم ما ورد برد الشركة على تقريرنا رقم ٣٠ بتاريخ ٢٠٢٠/٢/١٧ الخاص بمراجعة القوائم المالية في ٢٠١٩/١٢/٣١ من أنه سيتم إجراء التسويات اللازمة .

يتعين إجراء التصويب اللازم بتحميل كامل المبلغ على حساب مصروفات سنوات سابقة .

- لم يتم معالجة مصروفات وإيرادات سنوات سابقة بقائمة الدخل ضمن حساب أرباح وخسائر مرحلة وذلك بالمخالفة لمعيار المحاسبة المصري رقم (٥) حيث تم عمل مقاصة بين حساب إيرادات سنوات سابقة البالغة نحو ٨,١١٣ مليون جنيه ومصروفات سنوات سابقة البالغة نحو ١,٠٠٩ مليون جنيه .

يتعين ضرورة الإلتزام بمعيار المحاسبة المصري وإجراء التصويب اللازم مع إلغاء ما تم من مقاصة وتأثير حقوق الملكية بما سبق .

- تم حساب ضريبة الدخل والضريبة المؤجلة تقديرياً بمبلغ ٢٣ مليون جنيه (٢٢,٥ مليون جنيه ضريبة الدخل ، ٥٠٠ ألف جنيه ضريبة مؤجلة) دون إعداد إقرار ضريبي وذلك لأغراض المركز المالي في ٢٠٢٠/٣/٣١ .

- لم يتم حساب وتحميل نسبة المساهمة التكافلية بنظام التأمين الصحي الشامل بنسبة ٢,٥ في الألف من جملة الإيرادات عن فترة المركز المالي والتي تبلغ نحو ١,٠٦٠ مليون جنيه وذلك بالمخالفة لكل من :

\* المادة رقم (٤٠) من القانون رقم (٢) لسنة ٢٠١٨ بشأن نظام التأمين الصحي الشامل .

\* المادة رقم (٤٦) من اللائحة التنفيذية لقانون نظام التأمين الصحي الشامل .

\* الكتاب الدورى رقم (٤١) لسنة ٢٠١٨ بشأن ضوابط تطبيق أحكام القانون رقم (٢) لسنة ٢٠١٨ ولائحته التنفيذية .

يتعين ضرورة الإلتزام بتطبيق القانون المذكور أعلاه ولائحته التنفيذية الكتاب الدورى الصادر من مصلحة الضرائب المصرية مع مراعاة أثر جميع التعديلات الخاصة بالمركز المالي لما لذلك من أثر على نتائج أعمال الشركة .

- بلغت رواتب مقطوعة لأعضاء مجلس الإدارة بقائمة الدخل عن السنة المنتهية في ٢٠٢٠/٣/٣١ نحو ١,٠٥٥ ألف جنيه في حين أن بيانات إدارة المراجعة الإدارية بالقطاع المالي بالشركة تضمنت أن ما تم صرفه للسادة أعضاء مجلس الإدارة عن الفترة من ٢٠١٩/٧/١ حتى ٢٠٢٠/٣/٣١ نحو ١,١٣٤ مليون جنيه بفارق قدره نحو ٧٩ ألف جنيه .

يتعين بحث ودراسة هذا الفرق والإفادة .

- تضمنت الإيرادات في ٢٠٢٠/٣/٣١ نحو ٣٠٤,٠٠٨ مليون جنيه قيمة إيرادات تشغيل للغير ، نحو ٢٠,٦٦٠ مليون جنيه قيمة عمولة تسويق النخالة ، نحو ٩,٣٢٤ مليون جنيه قيمة فوارغ النخالة ، نحو ٢,٩٥٦ مليون جنيه قيمة عمولة تخزين قمح أجنبى ، وذلك دون إجراء المطابقات اللازمة مع الهيئة العامة للسلع التموينية .

يتعين إجراء المطابقات اللازمة والتسوية فى ضوء ما تسفر عنه نتائج المطابقات لإظهار إيرادات النشاط الفعلية التى حققتها الشركة .

- تضمنت إيرادات وأرباح غير عادية مبلغ نحو ٩,٣٢٤ مليون جنيه قيمة فوارغ النخالة لم تقم الشركة بحساب وسداد ضريبة القيمة المضافة على تلك المبالغ .

يتعين ضرورة حساب و سداد ضريبة القيمة المضافة على تلك المبالغ .

- تضمنت إيرادات النشاط الجارى (خدمات مباحة) فى ٢٠٢٠/٣/٣١ مبلغ نحو ٣ مليون جنيه (بقيد خارج المجموعة الدفترية) قيمة نقلات الشركة العامة للصوامع والتخزين عن الفترة من ٢٠١٩/٧/١ حتى ٢٠١٩/١٢/٣١ مع عدم إدراج أى إيرادات نقلات عن الفترة من ٢٠٢٠/١/١ حتى ٢٠٢٠/٣/٣١ مع عدم إجراء أية مطابقات عن التعاملات خلال فترة المركز المالى ، فضلاً عن إعتراض الشركة العامة للصوامع والتخزين على حساب فواتير النقلات خلال الفترة من ٢٠١٩/٧/١ حتى ٢٠١٩/١٢/٣١ اعتماداً على خطاب مستشار الوزير لشئون قطاع الرقابة والتوزيع المؤرخ ٢٠٢٠/٢/٤ فى حين أن التوجيه الوزارى رقم (١) لسنة ٢٠٢٠ الصادر من السيد وزير التموين بتاريخ ٢٠٢٠/١/٢٦ مفاده أنه يتم السماح للمطاحن التموينية العاملة فى إنتاج الدقيق التموينى إستخراج ٨٢% والقريبة من الموانى المصرية بصرف كميات الأقماع المستوردة والمخصصة لها للطحن طبقاً للبرنامج التنفيذى من صوامع الموانى مباشرة دون تحمل الهيئة العامة للسلع التموينية أى أعباء مالية .

ونشير إلى تضمين إيرادات سنوات سابقة مبلغ نحو ٧,٧١٦ مليون جنيه مقابل نقلات لم تدرج ضمن العام المالى السابق .

يتعين ضرورة بحث ودراسة الأمر لما له من آثار مالية على القوائم المالية للشركة وحتى لا يتكرر تحميل إيرادات سنوات سابقة وفقاً لمبدأ إستقلال السنوات المالية .

- بلغ إجمالى عمولة تسويق النخالة عن الفترة من ٢٠١٩/٧/١ حتى ٢٠٢٠/٣/٣١ نحو ٤٥,٨٧٦ مليون جنيه تم منح نحو ٢٥,٢١٦ مليون جنيه حافز للعملاء بنسبة ٥٤,٩٦% من إجمالى العمولة.

يتعين بحث وبيان أسباب ما سبق مع وضع الضوابط المنظمة لذلك والإفادة .

- لم تقم الشركة بحساب ضريبة القيمة المضافة على الإيجارات الدائنة والبالغة حتى ٢٠١٩/١٢/٣١ نحو ١,٨٧٦ مليون جنيه وذلك بالمخالفة لقانون الضريبة على القيمة المضافة رقم (٦٧) لسنة ٢٠١٦ ، وتعليمات مصلحة الضرائب المصرية رقم (٢٣) لسنة ٢٠١٧ – قيمة مضافة والصادرة بتاريخ ٢٠١٧/١١/١٤ بشأن مفهوم المحال التجارية الخاضعة للضريبة على القيمة المضافة .

يتعين مخاطبة إدارة البحوث الضريبية فى هذا الشأن لبيان مدى خضوع تلك المبالغ

للضريبة على القيمة المضافة من عدمه حتى لا يُعد ذلك من قبل التهرب الضريبى .

- مخالفة الإيضاح رقم (٤) الخاص بالسياسات المحاسبية المتبعة والذى تضمن أنه يتم الإعراف بالإيراد فقط عندما تتوافر درجة كافية من التأكد بأن المنافع الإقتصادية المرتبطة بالمعاملة سوف



تتدفق إلى الشركة وأنه يتم تسجيل الإيرادات والمصروفات طبقاً لمبدأ الاستحقاق حيث تبين عدم تضمين قائمة الدخل عن الفترة المنتهية في ٢٠٢٠/٣/٣١ إيرادات تخص الفترة تتمثل في :  
\* مبلغ ٣٣,٣٧٢ ألف جنيه قيمة الفائدة المستحقة على رصيد ٥% شراء سندات حكومية المودعة بكل من وزارة المالية وبنك الإستثمار القومي .  
\* مبلغ ١٣,٢٩٧ ألف جنيه قيمة فوائد الودائع وفائدة الحساب الجارى للمصرف المتحد عن شهر مارس ٢٠٢٠ .

يتعين حصر وقيد تلك الإيرادات لما لها من أثر على نتائج الأعمال والفائض المحقق في ٢٠٢٠/٣/٣١ .

- بمراجعة قوائم تكاليف الأنشطة عن الفترة من ٢٠١٩/٧/١ حتى ٢٠٢٠/٣/٣١ تبين أن نظام التكاليف المتبع يفي فقط بأعراض تقييم المخزون ونوصى بتطويره ، ومن صور ذلك أنه تم تحميل نشاط طحن المنظومة بمبلغ ٥٩,٦٨٢ مليون جنيه يتمثل في ( نحو ٥٤,٦٢١ مليون جنيه مقابل تشغيل سيارات الشركة ، نحو ٥,٠٦١ مليون جنيه صيانة داخلية ) دون التوزيع على باقى أنشطة الشركة مما أظهر نتائج جميع الأنشطة على غير حقيقتها .

يتعين الدراسة وإتخاذ ما يلزم من إجراءات فى هذا الشأن مع ضرورة تأثير قوائم التكاليف بجميع التعديلات سالفه الذكر وتحميل كافة الأنشطة بنصيبها من التكاليف غير المباشرة لإظهار مخزون وربحية الأنشطة خلال الفترة على حقيقتها مع أخذ الآثار المترتبة على جميع هذه التعديلات .

- القصور في الإفصاح عن المخاطر والآثار والتداعيات المالية والإقتصادية على القوائم المالية للشركة ونتائج أعمالها وتدفعاتها النقدية الحالية والمستقبلية المترتبة على إنتشار فيروس كورونا (كوفيد ١٩ المستجد) ، وقد إكتفت الشركة بالإشارة إلى إتخاذ التدابير اللازمة لمواجهة هذا المرض وتقسيم العاملين إلى مجموعتين وشراء أدوات التطهير والتعقيم اللازمة وذلك ببند مستقل بالإيضاحات المتممة بند رقم (٢١) والخاص بفيروس كورونا ، وذلك بالمخالفة لما تقضي به قواعد حوكمة الشركات ومعايير إدارة المخاطر والبيان الصادر من الهيئة العامة للرقابة المالية بتاريخ ٢٠٢٠/٤/١٢ والذي ينص على أنه " نظراً للآثار المالية والإقتصادية لخطر تفشى جائحة كورونا على القوائم المالية للشركات تؤكد الهيئة العامة للرقابة المالية على ضرورة قيام الشركة المقيدة بالبورصة المصرية ، وكذلك الشركات والكيانات الخاضعة لرقابتها بضرورة قيامها بالإفصاح الكامل فى أول قوائم مالية تصدرها بعد نشر هذا القرار عن تأثير هذه الأحداث على وضعها

الإقتصادي (مراكزها المالية ونتائج أعمالها وتدفقاتها النقدية) الحالية ، والمستقبلية وتأثير هذه الأحداث على القيمة الاقتصادية للمنشأة مع قياس أى إضمحلال فى الأصول أو التزامات إضافية وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية السارية الحالية مما يساعد مستخدمى هذه القوائم فى إتخاذ القرارات المناسبة " .

فضلاً عما سبق لم تتضمن الإفصاحات المتممة للقوائم المالية المخاطر الأخرى بخلاف المخاطر المالية أو الإئتمانية مثل المخاطر التسويقية - العمالية - التشغيلية - الإنتاجية .... إلخ ، وما يترتب عليها من آثار مالية وإقتصادية على المستوى المحلى والعالمى طبقاً لقواعد الحوكمة وإدارة المخاطر المتعلقة فى هذا الشأن .

يتعين الإفصاح عن ذلك وفقاً لم تقضى به قواعد الحوكمة مع الإلتزام بالقرارات والمعايير الصادرة فى هذا الشأن .

- مخالفة الفقرتين رقم ( ٣٠ ، ٣١ ) من معيار المحاسبة المصرى رقم (٥) والخاص بالسياسات المحاسبية والتغييرات فى التقديرات المحاسبية والأخطاء حيث لم تقم الشركة بالإفصاح بالإيضاحات المتممة عن تعديلات بعض أحكام معايير المحاسبة المصرية وفقاً لقرار وزير الإستثمار والتعاون الدولى رقم (٦٩) لسنة ٢٠١٩ والصادر بتاريخ ٢٠١٩/٣/١٨ بتعديل بعض أحكام معايير المحاسبة المصرية الصادرة بالقرار رقم (١١٠) لسنة ٢٠١٥ .

- مخالفة ما ورد بالفقرة رقم ( ١٦ أ بند " ز " ) من معيار المحاسبة المصرى رقم (٣٠) والخاص بالقوائم المالية الدورية والتي تضمنت أن الإفصاحات الأخرى تشمل " إيرادات ونتائج أعمال كل قطاع حسب الأنشطة أو حسب التوزيع الجغرافى وذلك طبقاً للأساس المتبع فى المنشأة عند إعداد تقارير القطاعات " حيث لم تقم الشركة بالإفصاح بالإيضاحات المتممة عن إيرادات ونتائج كل قطاع حسب الأنشطة أو حسب التوزيع الجغرافى .

يتعين الإلتزام بما ورد بمعايير المحاسبة المصرية المشار إليها سابقاً .

- أسفرت نتائج أعمال بعض أنشطة الشركة عن خسائر بلغت نحو ١٣,٥٠٤ مليون جنيه تتمثل فيما يلي :

- نحو ٥,٥١٥ مليون جنيه خسائر نشاط المستودعات .
- نحو ٤,٥٦٣ مليون جنيه خسائر نشاط تسويق القمح .
- نحو ٢,٢٩٨ مليون جنيه خسائر الصوامع .
- نحو ٨٤٥ ألف جنيه خسائر نشاط المكرونة .

• نحو ٢٨٣ ألف جنيه خسائر نشاط العبوة .

يتعين إتخاذ الإجراءات والتدابير الواجبة للنهوض بأنشطة الشركة وتعظيم العائد منها والعمل على تنمية موارد الشركة بما يعود بالنفع .

**الإستنتاج المتحفظ :**

وفى ضوء فحصنا المكتبى المحدود وبإستثناء ما جاء بتقريرنا عاليه من ملاحظات وتعديلات جوهرية يجب إجراؤها لم ينم إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن القوائم المالية الدورية المرافقة لا تعبر بعدالة ووضوح فى جميع جوانبها الهامة عن المركز المالى للشركة فى ٣١ مارس ٢٠٢٠ وعن أدائها المالى وتدفعاتها النقدية عن التسعة أشهر المنتهية فى ذلك التاريخ لتتفق مع معايير المحاسبة المصرية وفى ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة .

**ومما لا يعد تحفظاً :**

- صدور أحكام قضائية ضد الشركة بشأن إسترداد أو التعويض عن بعض الأراضى والمباني التى بحوزة الشركة والتى آلت إليها بموجب قانونا التأميم رقما ١١٧ ، ١١٨ لسنة ١٩٦١ ، وبعضها مرفوع بشأنها دعاوى قضائية ما زالت متداولة وذلك على النحو الوارد تفصيلاً بتقاريرنا السابقة للشركة .

- ما زالت ملاحظاتنا قائمة بشأن عدم إستكمال إجراءات نقل ملكية وتسجيل مساحة نحو ٩٢ ألف متر لبعض أراضى الشركة بمواقعها المختلفة والتى آلت إليها بموجب قرار الجمعية العامة غير العادية لشركة الصوامع (المُلغاة) لسنة ١٩٨٥ مشروع ٨٧ ، وذلك رغم ما أوصت به الجمعية العامة للشركة فى ٢٠١٩/١١/١٦ بسرعة الإنتهاء من تقنين وضع الشركة على الأراضى التى آلت إليها بالتأميم وقرارات التخصيص وتسجيل الأراضى المشتره بعقود ابتدائية .

- ما زال لم يتم حسم النزاع بشأن حقوق الإنتفاع البالغة نحو ٢٧,٢٧٦ مليون جنيه بين كل من الشركة ومحافظات الشرقية ، الدقهلية ، دمياط لكل من مخبزي أبو حماد والفردوس وشونة شطا وأرض مطحن الشركة الشرقية والمكون مقابلها مخصص بنسبة ١٠٠% من إجمالي قيمة حق الإنتفاع ، كما لم يتم حسم النزاع القائم مع محافظة دمياط بشأن التعويض عن قيمة قطعة أرض السيالة المنزوع ملكيتها للمنفعة العامة منذ سنوات ، والمرفوع بشأنها العديد من القضايا وذلك على النحو الوارد تفصيلاً بتقاريرنا السابقة للشركة .

يتعين الإلتزام بتنفيذ توصيات الجمعية العامة للشركة بسرعة الإنتهاء من تقنين وضع

الشركة على الأراضى التى آلت إليها بالتأميم وقرارات التخصيص وتسجيل الأراضى المشتره

- بعقود ابتدائية ، ومتابعة الإجراءات القانونية ضد محافظة الدقهلية بشأن أرض ومطحن الفردوس وبما فيها من ممتلكات الشركة ، وموالاته الدعاوى القضائية والإفادة .
- ما زالت الأصول الثابتة تتضمن نحو ٦,٠٤٤ مليون جنيه أصول عاطلة وغير مستغلة منذ عدة سنوات تتمثل في أراضى ، مبانى ، آلات ، عدد وأدوات ، وذلك رغم ما أوصت به الجمعية العامة للشركة فى ٢٠١٩/١١/١٦ بإتخاذ كافة الإجراءات اللازمة بشأن الإستغلال الأمثل للأصول العاطلة وغير المستغلة سواء بالبيع أو بالإستخدام وتعظيم العائد على المال المستثمر .
- يتعين تنفيذ ما أوصت به الجمعية العامة للشركة بضرورة إتخاذ كافة الإجراءات اللازمة بشأن الإستغلال الأمثل لتلك الأصول سواء بالبيع أو بالإستخدام وتعظيم العائد على المال المستثمر .
- ما زال رصيد المخزون السلى " قطع غيار ومهمات " فى ٢٠٢٠/٣/٣١ يتضمن أصناف راکدة بلغت تكلفتها نحو ١,٠٢٤ مليون جنيه طبقاً للحصر الذى تم بمعرفة الشركة ، وذلك رغم ما أوصت به الجمعية العامة للشركة فى ٢٠١٩/١١/١٦ بالعمل على التصرف الإقتصادى فى الأصناف الراکدة بما يعود بالنفع على الشركة .
- يتعين تنفيذ ما أوصت به الجمعية العامة للشركة بضرورة دراسة أوجه الإستفادة من المخزون الراکد والعمل على التصرف الإقتصادى به بما يعود بالنفع على الشركة وحتى لا يمثل رأس مال عاطل .
- ما زال حساب العملاء (دائن) يتضمن أرصدة بنحو ١٢,٢١٢ مليون جنيه على غير طبيعته تمثل قيمة مستحقات لمطاحن قطاع خاص ، تمت المطابقة لجانب منها مع الهيئة العامة للسلع التموينية فى ٢٠١٨/٦/٣٠ وأظهرت فروق بالزيادة بنحو ٩١٨ ألف جنيه وبالنقص بنحو ٨,١٥٧ مليون جنيه ولم نقف على طبيعة هذه الفروق وأسبابها ، وذلك رغم ما أوصت به الجمعية العامة للشركة فى ٢٠١٩/١١/١٦ ببحث ودراسة تلك الفروق والعمل على تسويتها .
- يتعين الإلتزام بتنفيذ ما أوصت به الجمعية العامة للشركة وما ورد برودود الشركة بسرعة بحث ودراسة تلك الفروق وإجراء التسويات اللازمة فى ضوء ذلك والإفادة .
- رغم توصيات الجمعيات العامة السابقة للشركة بتاريخى ٢٠١٥/١١/١٨ ، ٢٠١٩/١١/١٦ ، بالعمل على إستغلال الطاقات المتاحة لمطاحن الشركة وتنشيط عملية البيع والتسويق لتعظيم العائد على المال المستثمر فى أصول الشركة ، إلا أنه تبين عدم إستغلال الطاقات المتاحة

للشركة خلال الفترة من ٢٠١٩/٧/١ حتى ٢٠٢٠/٣/٣١ مما انعكس أثره على ربحية الشركة ،  
ومن صور ذلك :

\* دقيق إستخراج ٨٢% : بلغت الكمية غير المطحونة ١٦٢,٣٤٤ ألف طن قمح فى بعض  
المطاحن لعدم الوصول للقدر التعاقدية والبالغة ٦٩٥,٩٧٠ ألف طن بنسبة عدم تنفيذ  
٢٣,٣٣% ، ١٦,٥٦٩ ألف طن لعدم الوصول للطاقة المستهدفة بالموازنة والبالغة ١٥٧,١٦٢  
ألف طن بنسبة عدم تنفيذ ١٠,٥٤% .

ويتصل بذلك من أنه رغم وجود طاقات متاحة غير مستغلة وعدم توفير مطحن لإنتاج  
الدقيق الفاخر ٧٢% الأمر الذى أدى إلى قيام الشركة بشراء كمية ٣١١٠,٣٥٠ طن دقيق فاخر  
٧٢% بمبلغ نحو ١٤,٩٧٢ مليون جنيه من مورد وحيد شركة مطاحن النجاح لتوفير خامات  
مصنع المكرونة .

\* تدنى الطاقة المستهدفة لمصنع مكرونة الإسماعيلية خلال الفترة من ٢٠١٩/٧/١ حتى  
٢٠٢٠/٣/٣١ والبالغة ٢٢٥٠ طن بنسبة ٣٧,٥% من إجمالي الطاقة المتاحة والبالغة ٦٠٠٠  
طن فى حين أن المحقق الفعلى خلال الفترة الحالية بلغ ٣٠٠٤,١٢٦ طن بنسبة ١٣٣,٥٢%  
من الطاقة المستهدفة بزيادة قدرها ٧٥٤,١٢٦ طن ، فضلاً عن وجود إنخفاض فى المحقق  
الفعلى خلال الفترة قدره ٥٧٢,٤٧٣ طن عن المحقق الفعلى خلال الفترة المثيلة من العام  
السابق والبالغ ٣٥٧٦,٥٩٩ طن .

يتعين تنفيذ ما أوصت به الجمعية العامة للشركة بالعمل على إستغلال الطاقات المتاحة  
لمطاحن الشركة لتعظيم العائد على المال المستثمر فى أصول الشركة مع تنويع مصادر الشراء  
والإستفادة من أفضل العروض فى الأسعار .

- عدم تفعيل المعدلات المعيارية التى تم إعتمادها من مجلس إدارة الشركة فى ٢٠١٤/٥/٢١ بناءً  
على توصية الجمعية العامة العادية بتاريخ ٢٠١٣/١١/١٢ لقياس وتحليل وتحديد الإنحرافات  
الإيجابية والسلبية لمراجعة الأداء وحساب مراكز المسؤولية ، وذلك رغم ما أوصت به الجمعية  
العامة العادية للشركة فى ٢٠١٩/١١/١٦ بتفعيل ما تم إعتماده من معدلات معيارية وتحديثه إذا  
كان هناك تحديث والإلتزام بتحليل الإنحرافات لما لذلك من أثر على بيان إستخدامات عوامل  
الإنتاج وإحكاماً للرقابة وإتخاذ القرار المناسب ، وما ورد برد الشركة على تقريرنا رقم ٣٠  
بتاريخ ٢٠٢٠/٢/١٧ الخاص بمراجعة القوائم المالية فى ٢٠١٩/١٢/٣١ من أنه تم التنبيه نحو ضرورة  
الإلتزام بتنفيذ ما ورد بتوصية الجمعية العامة والإلتزام بتحليل الإنحرافات .

يتعين بحث ودراسة ما سبق مع ضرورة الالتزام بتنفيذ ما ورد بتوصيات الجمعيات العامة العادية للشركة والالتزام بتحليل الانحرافات لما لذلك من أثر على بيان استخدامات عوامل الإنتاج وإحكاماً للرقابة وإتخاذ القرار المناسب .

- رغم ما أوصت به الجمعية العامة للشركة في ٢٠١٩/١١/١٦ بالعمل على الاستفادة من المبالغ المُعتمدة بالموازنة الإستثمارية حتى لا يتم ترحيل المشروعات من عام إلى آخر إلا أنه بمراجعة الخطة الإستثمارية لمشروعات الشركة والمُنْفَذ منها خلال الفترة من ٢٠١٩/٧/١ حتى ٢٠٢٠/٣/٣١ تبين ما يلي :

\* عدم تنفيذ الخطة الإستثمارية لبعض مشروعات الشركة بنسبة ١٠٠% مثال ذلك كل من (مطحن السنانية بدمياط – الورش المركزية) والمُعتمد لها نحو ٢٠,٥ مليون جنيه .  
\* تراوحت نسب عدم تنفيذ الخطة الإستثمارية لمشروعات الشركة من ٩١% إلى ٩٩,٢% ،  
والجدول التالي يوضح ذلك :

(المبالغ بالآلاف جنيهه)

إسم المشروع	المُعتمد	المنفَذ	غير المنفَذ	نسبة عدم التنفيذ
أعمال إنشائية	١٠٠٠	٩٠	٩١٠	٩١
صومعة الإسماعيلية	١٥٠٠٠	٧٨٨	١٤٢١٢	٩٤,٧٥
صومعة الزقازيق	١٥٠٠٠	٥٢٧	١٤٤٧٣	٩٦,٤٩
المستودعات والشون	٥٠٠	٤	٤٩٦	٩٩,٢

\* زيادة عملية الإنفاق على بعض المشروعات عن المُعتمد بالخطة الإستثمارية ، والجدول التالي يوضح ذلك :

(المبالغ بالآلاف جنيهه)

إسم المشروع	المُعتمد	المنفَذ	الزيادة	نسبة الزيادة
الحماية المدنية والسلامة والصحة المهنية	١٥٠٠	١٧٣٥	٢٣٥	١٥,٦٧
الأرض الجديدة بالإسماعيلية	٢٠٠٠	٣٩٦٦	١٩٦٦	٩٨,٣

\* الإنفاق على بعض المشروعات رغم عدم وجود أية مبالغ مُعتمدة لها بالخطة الإستثمارية ،  
والجدول التالي يوضح ذلك :

(المبالغ بالآلاف جنيهه)

إسم المشروع	الإنفاق	إسم المشروع	الإنفاق	إسم المشروع	الإنفاق
مطحن السويس	٤٩٠	مطحن ميت غمر	١٨٤	مطحن العريش	١٢٤
مطحن السادات بدمياط	٩٧	مطحن السادات بالدقهلية	٣٩٠	صومعة الدقهلية	٧٠٠
مطحن ناصر	١٠١				

يتعين تنفيذ ما أوصت به الجمعية العامة للشركة بالعمل على الاستفادة من المبالغ المعتمدة بالموازنة الإستثمارية حتى لا يتم ترحيل المشروعات من عام إلى آخر مع ضرورة مراعاة الدقة لدى تقدير إتمادات البنود الأخرى .

- عدم وجود نظام للتكاليف البيئية يمكن من تحديد التكلفة المتعلقة بالبيئة وتبويبها إلى تكاليف رأسمالية وتكاليف مباشرة وغير مباشرة طبقاً لما ورد بقرار رئيس الجهاز المركزى للمحاسبات رقم ٩٥٥ لسنة ٢٠٠٩ مما يلزم تداركه ، وذلك رغم ما ورد برد الشركة على تقريرنا رقم ٣٠ بتاريخ ٢٠٢٠/٢/١٧ الخاص بمراجعة القوائم المالية فى ٢٠١٩/١٢/٣١ من أنه سيتم دراسة ما ورد بالملاحظة .

#### يتعين ضرورة العمل على وضع نظام للتكاليف البيئية .

- ما زالت ملاحظتنا قائمة بشأن عدم كفاية الإيضاحات المتممة للقوائم المالية فى ٢٠٢٠/٣/٣١ ، وذلك رغم ما ورد بردود الشركة على تقاريرنا السابقة من أنه تم التنبيه نحو ضرورة الإلتزام بمعايير المحاسبة المصرية وضرورة تلافى ما ورد بالملاحظة ، ومن صور ذلك يلى :

\* لم تتم الإشارة أمام كل بند من بنود قائمة التدفقات النقدية وقائمة التغير فى حقوق الملكية وقائمة الدخل وقائمة الدخل الشامل عن الفقرة الخاصة بها بالإيضاحات المتممة وذلك طبقاً لما تقضى به الفقرة " ١١٣ " من معيار المحاسبة المصرى رقم (١) الخاص عرض القوائم المالية والتي تنص على أنه " على المنشأة أن تعرض الإيضاحات المتممة للقوائم المالية على نحو منظم كلما كان ذلك عملياً ، وعلى المنشأة ربط كل بند فى قائمة المركز المالى وقائمة الدخل وقائمة الدخل الشامل وقائمة التغير فى حقوق الملكية وقائمة التدفقات النقدية بالمعلومات المرتبطة بذلك البند فى الإيضاحات " .

يتعين الإلتزام بما جاء بمعيار المحاسبة المصرى السابق الإشارة إليه .

\* لم يتم الإفصاح عن ربحية السهم بالمخالفة لكل من معيار المحاسبة المصرى رقم (٣٠) - الخاص بالقوائم المالية الدورية - الفقرة (١١) والتي تنص على أنه " يجب عرض نصيب السهم الأساسى أو المنخفض فى الأرباح بقائمة الدخل للفترة سواء بالنسبة للقوائم الكاملة أو المختصرة " ، ومعيار المحاسبة المصرى رقم (١) - الخاص بعرض القوائم المالية - الفقرة (١٠٧) والتي تنص على أنه " على المنشأة أن تعرض سواء فى قائمة التغيرات فى حقوق الملكية أو فى الإيضاحات عن أرباح الأسهم المعترف بها كتوزيعات على الملاك خلال الفترة المالية ونصيب السهم منها " .

- لم تتضمن القوائم المالية في ٢٠٢٠/٣/٣١ والإيضاحات المتممة - المسلمة لنا بإدارة مراقبة الحسابات - ما يلي :

\* بعض المرفقات الهامة واللازمة لإتمام أعمال المراجعة منها مرفق ( الخامات والمواد ، الأجور ، الخدمات المشتراه ، أعباء وخسائر ، صافى مبيعات إنتاج تام ، إيرادات وأرباح متنوعة ، إيرادات وأرباح أخرى ) .

\* حركة الأصول الثابتة وحركة مجمع الإهلاك خلال الفترة من ٢٠١٩/٧/١ حتى ٢٠٢٠/٣/٣١ والتي تشمل رصيد أول المدة والإضافات والإستبعادات ومجمع الإهلاك وإهلاك الفترة والرصيد في نهاية فترة المركز المالي .

\* تفصيل بعض العناصر الهامة منها الإحتياطات الأخرى والبالغة نحو ١٧,٦٧٦ مليون جنيه .  
- وجود بعض الأخطاء المطبعية بالإيضاحات المتممة في ٢٠٢٠/٣/٣١ ، ومن صور ذلك تضمن الإيضاح رقم (١٤) الخاص بالمخصصات أن الرصيد في ٢٠١٩/١٢/٣١ وصحة التاريخ ٢٠٢٠/٣/٣١ .

يتعين الإلتزام بما ورد بمعايير المحاسبة المصرية وبما ورد برد الشركة وتلافى جميع ما سبق مستقبلاً .

تحريراً في ٢٠٢٠/٥/١٧



(محاسب/ علاء الدين الغرباوى)

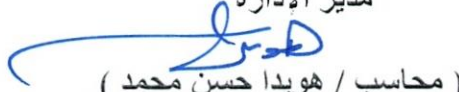
وكلاء الوزارة  
نواب أول مدير الإدارة  
محمد بالدمري

(محاسب/ المعتز بالله محمد محمد)



( محاسب / علي سيد علي )

يعتمد ،،،  
الوكيل الأول  
مدير الإدارة



( محاسب / هويدا حسن محمد )